الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

«الخارجية» في رسالتين متطابقتين لرئيس مجلس الأمن وكي مون: البرنامج السياسي للرئيس الأسد يقدم أرضية واقعية لحــل الأزمــة.. نتوقع من المجتمع الدولـي المساعدة على تفهمه دونمـا أحكام مسبقة

دمشق
سانا
الصفحة الاولى
الثلاثاء 29-1-2013
قالت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتين متطابقتين وجهتهما إلى رئيس مجلس الامن الدولي والامين العام للامم المتحدة حول الخطوات التي تقوم بها الحكومة السورية لتنفيذ البرنامج السياسي

الذي اطلقه السيد الرئيس بشار الأسد ان الخطاب الذي القاه الرئيس الأسد بتاريخ السادس من كانون الثاني 2013 حول الازمة التي تمر بها سورية فتح الباب واسعا امام حل سياسي لهذه الازمة.

واضافت الوزارة انه انطلاقا من ان هذا الخطاب استند إلى مبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وبيان جنيف الصادر بتاريخ 30/6/2012 فانه يقدم ارضية واقعية للحل ويعكس العناصر الاساسية التي يجب ان يستند اليها اي حل لما يجري في سورية.

وتابعت الوزارة ان السيد رئيس الجمهورية العربية السورية كلف الحكومة السورية وضع الاليات والخطوات التنفيذية للبرنامج السياسي لحل هذه الازمة حيث تم تشكيل فريق عمل وزاري برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ثمانية وزراء معنيين بالحوار الوطني والمصالحة الوطنية والجوانب الانسانية كما كلف رئيس مجلس الوزراء الجهات الحكومية المتخصصة عقد اجتماعات مكثفة لتسريع انجاز الخطط الاسعافية اللازمة لمعالجة الاثار الناجمة عن الاحداث ولاسيما تلك الناجمة عن عمليات التخريب الارهابية للمرافق واعادة تأهيل البنى التحتية في قطاعي الطاقة والمياه وتوفير المواد الاستهلاكية وضبط الوضع الاقتصادي واتخاذ القرارات المناسبة لمساعدة المتضررين من الاحداث والتعويض عليهم ومعالجة اوضاع المهجرين في الداخل والخارج.

وقالت الوزارة انه وفي الوقت الذي حدد فيه البرنامج السياسي وقف العنف كأولوية للعمل الجاد نحو الحوار الوطني والمصالحة واعادة البناء فانه اكد في هذا المجال أهمية التزام كل الدول والاطراف الاقليمية والدولية بوقف تسليح وعدم تمويل المجموعات المسلحة او ايوائها والتزام كل المجموعات المسلحة بالوقف الفوري للعنف والتزام الجيش والقوات المسلحة بوقف العمليات العسكرية كما اكد ايضا على تسهيل وصول المساعدات الانسانية إلى مستحقيها والبدء بتأهيل البنى التحتية ودفع التعويضات للمتضررين وتقديم الضمانات اللازمة للمواطنين السوريين الذين غادروا بسبب الاحداث وتسهيل عودتهم عبر المنافذ الحدودية وتقديم الضمانات لكل القوى السورية المعارضة بالدخول إلى البلاد والاقامة والمغادرة دون التعرض لها وذلك بغرض المشاركة في الحوار الوطني.

واضافت انه وتنفيذا للبرنامج السياسي وبعد دراسة فريق العمل الوزاري للضمانات اللازمة للمواطنين السوريين الذين غادروا بسبب الاحداث فقد اصدرت وزارة الداخلية الخميس الماضي دعوة إلى جميع المواطنين السوريين الذين غادروا الحدود بسبب الاحداث سواء بصورة مشروعة او غير مشروعة وبغض النظر عن الاجراءات المتخذة بحقهم بالعودة إلى سورية وتقديم الجهات المعنية جميع التسهيلات اللازمة لهم ومعالجة اوضاع الذين لا يحملون وثائق في المراكز الحدودية.

وتابعت كما اصدرت وزارة الداخلية تعليمات تسمح لجميع القوى السورية المعارضة خارج الاراضي السورية التي ترغب في المشاركة في الحوار الوطني بالدخول إلى سورية بغض النظر عن الوثائق التي يحملونها وتعهدت بتقديم جميع التسهيلات لهم ومعالجة اوضاعهم عن طريق المراكز الحدودية.

وقالت الوزارة انه ومن جانب اخر اتخذت وزارة العدل بناء على قرار فريق العمل الوزاري اجراءات بشأن قيام المحاكم بالاسراع في البت في الدعاوى المنظورة امامها بسبب الاحداث الراهنة والافراج عن من لم تثبت ادانته كما ستقوم هذه الوزارة بوضع اليات لتسوية وضع من يلقي السلاح ويقوم بتسليمه إلى الجهات المعنية المختصة وعدم ملاحقته تبعا لذلك كما اصدر مجلس القضاء الاعلي القرار رقم 15 تاريخ 27 كانون الثاني 2013 المتضمن وقف العمل بكل الملاحقات القضائية حال وجودها بحق اي من القوى والشخصيات السياسية المعارضة المشاركة في الحوار الوطني.

واضافت الوزارة اما في المجال الانساني فقد تم تكليف اللجنة العليا للاغاثة تقديم المساعدات الانسانية وتسهيل وصولها إلى مستحقيها بالتعاون مع الفعاليات الاهلية ومنظمات المجتمع الدولي والمنظمات المعنية الدولية داخل سورية وخارجها واعتمدت هذه اللجنة ايضا توجهات لدعم مهمة الهلال الاحمر السوري واللجنة الدولية للصليب الاحمر لتقديم المساعدة الضرورية للاسر المتضررة التي استقرت خارج القطر والعمل مع هذه الاسر لعودتها إلى وطنها مع ضمان توفير الاحتياجات الاساسية لها.

واكدت الوزارة ان الدولة السورية اصبحت الان خلية للعمل على تحقيق البرنامج السياسي على ارض الواقع وسنوافي مجلس الامن خلال الايام القادمة بمعلومات عن الاجراءات الأخرى التي سيتم اتخاذها وتتوقع سورية من المجتمع الدولي والامم المتحدة المساعدة على تفهم هذا البرنامج اولا والجهود التي تقوم بها الحكومة لتنفيذه والمساعدة على ذلك دونما احكام مسبقة لما فيه مصلحة الاستقرار في سورية والحفاظ على الامن والسلم في منطقة الشرق الاوسط والعالم.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية